صراع الطاقة وإعادة تشكيل التحالفات العالمية

د. محمد أبوسريع على

خبير السياسات العامة وقضايا التنمية

هناك سباق وتنافس غير مسبوق من جانب العديد من الدول للسيطرة على مصادر الطاقة الرئيسة، التى يتوقع أن تصبح أحد أهم أسباب اندلاع الصراعات الإقليمية والدولية خلال السنوات القادمة، لاسيما أن المخزون العالمى للطاقة لا ينمو بمعدلات تواكب الطلب المتزايد، خاصة من جانب الولايات المتحدة والدول الآسيوية الصاعدة.فجوهر معادلة الطاقة الحالية هو تزايد الطلب العالمى، فى حين أن الإمدادات لا تنمو بما يكفى لتلبية المطالب العالمية، وهو الأمر الذى يتوقع معه أن يصبح الصراع العالمى للسيطرة على إمدادات الطاقة أكثر حدة وشراسة. فالطاقة ضرورية لمعظم الأنشطة الصناعية والتنموية الحديثة، وعندما تتناقص إمدادات الطاقة، فإن الاقتصادات تتباطأ، وتزداد معها معاناة البشر.

ففى الماضى، أدى الصراع بين القوى الاستعمارية على المواد الخام إلى اندلاع العديد من الحروب. وسواء كانت هذه النتيجة ستتحقق حتما فى حالة النفط والغاز الطبيعى – بعدّهما مصادر رئيسية للطاقة – أم لا، فإن المؤكد هو أن الضغوط من أجل زيادة الحد الأقصى من الاحتياطيات أصبحت تلعب دورا كبيرا فى تشكيل قرارات السياسة الخارجية للعديد من الدول، وتؤدى إلى تصاعد الكثير من التوترات والنزاعات الدولية.

وتعد الطاقة فى القرن الحادى والعشرين سر التطور والتفوق ومفتاح السيطرة على العالم، ومن هنا جاءت أهمية الصراع على موارد الطاقة بين الدول. فهذا الصراع ليس جديدا، وإنما مرهون بظهور الدول، بل حتى قبل ظهور الدول إبان صراع القبائل فيما بينها. وبعد ظهور الدول القومية زادت حدة الصراع بينها، ولاسيما بين الدول الأوروبية على مصادر الفحم، وإيجاد أسواق جديدة فى العالم من أجل تصريف منتجاتها. واستمر هذا الحال حتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث زادت حدة الصراع بين الدول الكبرى للسيطرة على مصادر الطاقة، خصوصا بعد قيام الولايات المتحدة باحتلال أفغانستان والعراق، إذ عمدت إلى فرض هيمنتها على العالم، من خلال السيطرة على منابع النفط فى العالم، خاصة فى منطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط. فالاستراتيجية الأمريكية تجعل أمن الطاقة من ضرورات تحقيق الأمن القومى الأمريكية، ولاسيما توظيف الهيمنة الأمريكية على مصادر الطاقة فى العالم، من أجل منع القوى الأخرى من منافستها على هذه الموارد، كما تسعى إلى السيطرة على الممرات المائية فى العالم، من أجل تأمين إمدادات الطاقة فى العالم.

فى ضوء ما سبق، تأتى هذه الدراسة لتحاول الإجابة على عدة تساؤلات يأتى فى مقدمتها: كيف تشكلت خريطة صراعات الطاقة فى العالم، وما هى أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة فى تشكيل هذه الخريطة؟ وما هى الأبعاد المختلفة للخريطة العالمية لصراعات الطاقة؟ وما هو أثر صراعات الطاقة على إعادة تشكيل بعض التحالفات الإقليمية والدولية فى الآونة الأخيرة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات السابقة، استعان الباحث بالمنهج الوصفى التحليلى، من خلال مراجعة وتحليل المادة العلمية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة من مصادر عديدة لعل أهمها: الكتب والمراجع باللغتين العربية والأجنبية، والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة، والدوريات العلمية المتخصصة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج التاريخى فى رصد أهم صراعات الطاقة التى شهدتها عدة أقاليم مختلفة من العالم فى حقب تاريخية مختلفة، بدءا من الحرب العالمية الأولى فى الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩١٨، وحتى وقتنا الحالى بهدف الربط بين ماضى وحاضر ومستقبل هذه الصراعات. وفى ضوء ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام الثلاثة التالية:

المحور الأول: العوامل والمتغيرات المؤثرة فى تشكيل الخريطة العالمية لصراعات الطاقة.

المحور الثانى: الصراعات على الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة.

المحور الثالث: نتائج قراءة خريطة صراعات الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة.

المحور الأول- العوامل والمتغيرات المؤثرة فى تشكيل الخريطة العالمية لصراعات الطاقة:

يتم تقسيم خريطة التنافس والصراعات الإقليمية والدولية على موارد الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة، فى ضوء ما تمتلكه هذه الأقاليم من هذه الموارد، فضلا عن الدور الذى يلعبه الموقع

الجغرافى لهذه الأقاليم فى التحكم والسيطرة فى نقل إمدادات الطاقة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك. وتتوزع مصادر الطاقة الرئيسية فى العالم بين أكثر من منطقة أو إقليم، غير أن أهمها هى منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا، فهذه المناطق تحتوى على أكبر مخزون نفطى فى العالم. فأغنى منطقة هى الخليج العربى بحكم احتياطيها التى قدرتها إحصائيات شركة (ابرتشبترليون) بنحو ٤٨,١٪ من إجمالى احتياطى العالمى، فضلا عن اكتشافات الغاز الضخمة فى شرق المتوسط، وهذا ما يفسر حجم حدة الصراع الدائر فى إقليم الشرق الأوسط بين العديد من القوى الدولية والإقليمية. أما منطقة أوراسيا فتمتلك نسبة احتياطى تقدر بـ ٨,٥٪(١). كما أن لمنطقة شرق آسيا المتمثلة فى بحر الصين الجنوبى نصيبها من الصراعات الإقليمية والدولية، من خلال ما تملكه من موارد طاقة تتضارب الإحصائيات بشأن مقدار احتياطيها على مدى مخزونها من الطاقة.وبصفة عامة، يمكن تحديد العوامل الأخرى المؤثرة فى تشكيل الخريطة العالمية لصراعات الطاقة فى الآتى:

* تتأثر خريطة صراعات الطاقة فى العالم بجيوسياسات الطاقة -تُعرف بأنها "تأثير تدفقات الطاقة فى سلطة ونفوذ الدول"- والتى تتأثر بدورها بمدى حاجة العالم للطاقة. وخلال القرن العشرين هيمنت جهود تأمين إمدادات الطاقة، وحماية شحنات مصادرها المختلفة، والتصدى لمحاولات الأعداء للسيطرة عليها، والممارسات الاحتكارية على المشهد العالمى.

لذلك، أصبحت الطاقة محددا أساسيا لسياسة الدولة الخارجية، وذلك إما بتوافر تلك الموارد لديها فتتبع سياسة خارجية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، لأن الطاقة سلاح استراتيجى تزداد أهميته يوما بعد يوم، مما يعطى للدولة التى تمتلكه المزيد من الثقل فى المجتمع الدولى، أو بافتقارها لها فترضخ لرغبات الدول المصدرة لها، حتى تضمن توفير احتياجات سكانها، فتصبح دولة تابعة ليس لها نفوذ قوى مع وجود استثناءات على تلك القاعدة.

* تتأثر خريطة صراعات الطاقة فى العالم بالاكتشافات الجديدة فى مجال الطاقة، فقد تطور المشهد الدولى للطاقة خلال الأعوام الماضية بشكل دراماتيكى، من خلال اكتشاف احتياطات نفط وغاز جديدة، إضافة إلى دخول مصادر جديدة إلى السوق، أهمها البترول المستخرج من الصخر النفطى، وتطور تصنيع الوقود البيولوجى أو الحيوى واستهلاكه، مما أضاف عوامل تأثير جديدة على السوق الدولية، التى شهدت تقلبات حادة فى الأسعار، وأثرت بشكل كبير فى النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى العالمى. وقد شهد الطلب العالمى على الطاقة تزايدا كبيرا، ومن المتوقع أن يزيد الطلب الإجمالى بنحو ٤٩٪ إضافية حتى عام ٢٠٤٠(٢).

* يشكل الغاز فعليا مادة الطاقة الرئيسية فى القرن الحادى والعشرين، سواء من حيث البديل الطاقى لتراجع احتياطى النفط عالميا، أو من حيث الطاقة النظيفة. ولهذا، فإن السيطرة على مناطق الاحتياطى (الغازى) فى العالم يعد بالنسبة للقوى القديمة والحديثة أساس الصراع الدولى فى عدة أقاليم من العالم. وهذا الصراع يتجاوز الصراع الأمريكى-الروسى التقليدى، ليشمل القوى الصاعدة الجديدة على غرار الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا.

* استمرار أهمية الوقود الأحفورى مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى أدى إلى تزايد صراعات الطاقة فى أقاليم ومناطق إنتاجه. فرغم أن الطاقة المتجددة والطاقة النووية هما أسرع مصادر الطاقة نموا، حيث تحقق كل منهما معدل نمو سنويا يبلغ ٢,٥٪، فلا يزال الوقود الأحفورى هو المصدر الأساسى الذى سيغطى نحو ٨٠٪ من استهلاك العالم من الطاقة بحلول عام ٢٠٤٠(٣)، حيث يعد الغاز الطبيعى هو الوقود الأحفورى الأسرع. ولذلك يتزايد اللجوء إلى استخدامه من جانب الولايات المتحدة الساعية إلى تحقيق شبه اكتفاء ذاتى من الطاقة، وقلب موازين القوى من جديد.

* يلعب ما يطلق عليه "فقر الطاقة" دورا كبيرا فى تشكيل خريطة صراعات الطاقة، حيث يشير هذا المفهوم إلى "الافتقار إلى الطاقة وعدم توافر مصادرها بسبب ارتفاع تكاليف الحصول عليها". فعلى سبيل المثال، يشكل عدم توافر الطاقة الكهربائية معوقا رئيسيا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالانقطاع المستمر للتيار الكهربائى يقف حائلا أمام المستهلكين والمستثمرين، فضلا عن التأثير السلبى المباشر له فى القطاعات الأخرى(٤).

ويخشى الكثير من شعوب العالم فقر الطاقة، فلا يزال هناك ما يقرب من ١,٣ مليار شخص فى جميع أنحاء العالم يعيشون دون الحصول على الكهرباء، ولا سيما فى إفريقيا، والهند، وبنجلاديش، وإندونيسيا، وباكستان، ونحو مليارى نسمة لديهم إمكانية وصول محدودة أو متقطعة إلى الطاقة الكهربائية(٥). وهناك ٢,٧ مليار نسمة لا يستطيعون الحصول على وقود نظيف(٦).

* يؤثر ضمان القدرة على الوصول إلى الطاقة فى تشكيل خريطة صراعات الطاقة، حيث تمثل هذه القدرة أحد الشروط الأساسية لاستمرار التفاعلات البشرية، سواء على مستوى الأفراد والوحدات من غير الدول، أو على مستوى الدول، والنظام الدولى فى مجمله. ولعبت القدرة على الوصول إلى الطاقة بشكل وافر وبتكلفة مناسبة دورا مهما فى نمو النشاط الإنسانى، واتساع نطاقه، ونهضة الدول عبر التاريخ. ويمكن ملاحظة أنه فى مراحل الثورة الصناعية الأولى، كان التباين فى القدرة على الوصول إلى الطاقة وتوظيفها بشكل فعال أحد العوامل الرئيسية التى حددت تباين نمو الأمم والدول فى تلك المرحلة، وفى صراعها لاحقا على المستعمرات، إما لضمان وصول كل منها لمصادر طاقة رخيصة نسبيا، أو حتى الحيلولة دون إتاحتها بشكل يسير، أو بتكلفة منخفضة للأطراف المنافسة. ومع تغير بعض عناصر هذا المشهد التنافسى، واتساع درجة التكامل الاقتصادى العالمى، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين اقتصادات العالم المختلفة، واعتماد النمو العالمى على إتاحة فرص النمو لمختلف اقتصادات العالم، بات التعاطى مع قضية ضمان

الوصول إلى الطاقة قضية عالمية، وليست مجرد قضية تخص دولة بعينها.

لذلك، أصبح التعامل مع إتاحة الطاقة وضمانها، أو حتى الهيمنة على مصادرها واحتكارها، قضية أكثر تعقيدا من مجرد كونها مباراة صفرية بين دول العالم الكبرى، بقدر ما باتت قضية تنسيق دولى. فمع التطور فى العلاقات الدولية، والنظام الدولى، تطور مفهوم الأمن، وانتقل من مفهوم الأمن التقليدى، الذى ركزت عليه النظرية الواقعية فى العلاقات الدولية، إلى مفهوم الأمن غير التقليدى الذى ظهر بوضوح مع انتهاء الحرب الباردة.

* رغبة جميع الدول فى تحقيق ما يطلق عليه "أمن الطاقة"- أحد أشكال الأمن غير التقليدى. فمع توسع نطاق العلاقات الدولية، اتسع نطاق مفهوم أمن الطاقة عما كان عليه خلال القرن العشرين. فمن ناحية، لم يعد المفهوم مقتصرا على تحقيق مصالح الدول الكبرى المستوردة للطاقة والمستهلكة لها، وإنما امتد المفهوم ليضم، إلى جانب ذلك، مصالح، وهواجس، واهتمامات الدول المنتجة للنفط والمصدرة له، والتى بدأت تسعى إلى إحكام سيطرتها على قطاع الطاقة وأسواقه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن الكثير من المحللين ركزوا فى دراساتهم لأمن الطاقة على البعد الاقتصادى لذلك المفهوم، فإن البعض انشغل بدراسة الجانب السياسى- الاستراتيجى. ومع ذلك، فإن ثمة ملامح وعناصر مشتركة تجمع بين الجانبين، ومنها، على سبيل المثال، توافر موارد إمدادات الطاقة النفطية بأسعار معقولة، وهو التعريف الذى ساد خلال معظم فترات القرن العشرين، إلى أن ظهر أثر أوضح للبعد السياسى-الاستراتيجى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط .وقبل ذلك، كان يعرف مفهوم أمن الطاقة بأنه القدرة على تأمين كميات كافية من الطاقة للمستوردين الكبار، بغض النظر عن مدى ما يحققه ذلك من مصالح للدول المنتجة والمصدرة، خصوصا فى الشرق الأوسط، ثم جاءت حرب أكتوبر كعلامة فاصلة فتحت مرحلة جديدة، كانت فيها مصالح المنتجين المصدرين تؤخذ فى الحسبان.

ويرتبط بتغير خريطة الطاقة العالمية تغير بنية منظومة عرض مصادر الطاقة وإمدادها، خاصة مع بروز الطفرة الكبيرة فى الطاقة الصخرية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية. وفى المقابل، يتصاعد الطلب العالمى على مختلف مصادر الطاقة، خاصة مع ظهور مستهلكين كبار جدد، مثل الصين والهند. وفى الإجمال، فقد بات أمن الطاقة يحكمه العديد من المتغيرات التى تلقى آثارا متباينة. وتتعدد المخاطر التى يمكن أن تهدد أمن الطاقة، وفى المقابل، تتعدد وتتنوع السياسات التى يمكن – أو يجب – أن تستخدم لتقليل تلك المخاطر، أو إزالتها. وهذه المخاطر قد تكون جيولوجية، أو تقنية، أو اقتصادية، أو جيوسياسية، أو بيئية.

* يتسم عالم اليوم بالمركزية فى مجال الطاقة، وتحديد سعرها، ووسائل توزيعها، أو منعها كإحدى العقوبات. ومن ثم، فإن السيطرة على مصادر الطاقة (النفط، والغاز الطبيعى بصفة أساسية) تحولت إلى مصدر قوة و"نفوذ استراتيجى" لبعض الدول، وإضعاف اقتصادى لبعض الدول الأخرى.

فالدول التى تعتمد على واردات الطاقة وفوائض تصديرها، فى أغلب الأحيان لا تمارس نفوذا كبيرا على المسرح العالمى، مثل العراق، ونيجيريا، وجنوب السودان، والتى تعانى مشاكل ديموجرافية وحدودية كبيرة، وفى الوقت نفسه، هى مهددة دائما بالتدخل الخارجى فى صراعاتها الخاصة، وهنا يتمثل "مصدر الخطر"، ويتم ذلك بالتدخل المباشر أو نقل السلاح لأطراف النزاع فى الداخل، أو إرسال جيوش من المستشارين، أو استخدام سلاح المساعدات الاقتصادية.

وبعد أن تم تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة فى تشكيل خريطة صراعات الطاقة فى العالم، يصبح من الأهمية بمكان تحديد التوزيع الجغرافى لهذه الصراعات بين أقاليم ومناطق العالم المختلفة، وذلك بهدف رصد وتحليل أهم الصراعات التى تتضمنها هذه الخريطة فى الوقت الراهن. وهذا ما سيتم مناقشته تفصيلا فى المحور الثانى.

المحور الثانى- الصراعات على الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة:

يمكن تحليل أهم صراعات الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة مع تحديد أهمية كل إقليم فيما يتعلق بثروات الطاقة التى يحظى بها، مع محاولة تصنيف هذه الصراعات فى تلك الأقاليم ما بين صراعات تتم من جانب قوى إقليمية موجودة فى ذات الإقليم، أو صراعات ناتجة عن تنافس قوى دولية تسعى إلى الحصول مصادر الطاقة فى هذا الإقليم. ويمكن توضيح ذلك تفصيلا على النحو التالى:

١- الصراع على الطاقة فى منطقة الشرق الأوسط:

تحتوى منطقة الشرق الأوسط على معظم مصادر الطاقة النفطية فى العالم، والسيطرة عليها يتيح لها إمكانية التحكم بسوق النفط العالمية. فقد ثبت أن المخاطر الجيوسياسية فى الشرق الأوسط (وهو منطقة إنتاج كبرى ورئيسية) هدفها الأساسى هو السيطرة على منابع وحقول النفط والغاز، وهو ما تجلى فى الغزو العراقى للكويت بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩١، ومن قبلها الحرب العراقية-الإيرانية ما بين عامى ١٩٨٠و١٩٨٨، وغزو الولايات المتحدة للعراق واحتلالها له فى عام ٢٠٠٣، وصولا إلى الصراع المسلح فى سوريا والممتد منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن. فقد لا يكون النفط أو الغاز الطبيعى هما الدافع الأوحد لتلك الحروب، ولكن الحقيقة أيضا أن تلك الحروب مثلت تحديات، ومخاطر، وتهديدات لأمن الطاقة بالنسبة لقوى دولية كبرى، وهى تهديدات ذات طبيعة جيوسياسية لا يمكن إنكارها، أو تجاوزها، أو التغاضى عنها.

ولعل صراعات الطاقة فى منطقة شرق البحر المتوسط هى أحدث حلقات صراعات الطاقة فى منطقة الشرق الأوسط. فمع دخول القرن الحادى والعشرين، وابتكار تقنيات حديثة للتنقيب واستخراج الغاز الطبيعى والبترول من أعماق سحيقة تحت مياه البحار، برزت إلى دائرة الضوء منطقة شرق البحر المتوسط

لاحتوائها على مكامن غاز تحتوى على احتياطيات هائلة تقدر قيمتها بمئات المليارات من الدولارات، حتى إن البعض شبهها بمنطقة الخليج العربى بداية السبعينيات. فقد أعلنت هيئة المسح الجيولوجى الأمريكية عن وجود احتياطيات هائلة من الغاز الطبيعى بمنطقة شرق المتوسط –فى المنطقة البحرية الممتدة بين لبنان وقبرص و مصر– حيث تقدر الاحتياطيات المؤكدة من الغاز فى هذه المنطقة بنحو تريليونى متر مكعب(٧).

لكن تداخل الحدود البحرية بين مصر، وإسرائيل، وقبرص، ولبنان، وتركيا، واليونان خلف صراعا خفيا وتسابقا للفوز بهذا الكنز الجديد. فإسرائيل وقبرص بدأتا بالفعل فى بسط نفوذهما واستغلال بعض الحقول، خاصة أن هناك خلافا بين لبنان وإسرائيل، وبين الشطرين اليونانى والتركى من قبرص، مما يهدد بإغراق المنطقة فى صراع جيواستراتيجى، خاصة مع اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز فيها، ومع وجود قوى كبرى ذات أطماع فى هذه الموارد، مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، وروسيا. ويمكن تصنيف صراع الطاقة فى هذا المنطقة إلى المستويين التاليين:

*** الصراع على مستوى القوى الكبرى:**

تؤثر اكتشافات الطاقة فى شرق البحر المتوسط فى مصالح كل من روسيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، الأمر الذى يهدد بتأجيج الصراع فى المنطقة. ويمكن توضيح ذلك تفصيلا على النحو التالى:

* فيما يتعلق بروسيا، فإنه يمكن رصد قوة العلاقات الروسية مع كل من إسرائيل وقبرص، والتى تعد موسكو الداعم الأكبر لإسرائيل من النفط الخام، كما تقدر أصول الشركات والأفراد الروسيين فى قبرص بنحو ٣١ مليار دولار عام ٢٠١٣.

يضاف إلى ذلك توقيع شركة غاز بروم الروسية فى فبراير ٢٠١٣ على اتفاق لمدة ٢٠ عاما لشراء الغاز الطبيعى المسال من حقلى "تمار ودالية" الإسرائيليين، وإبرام شركة "سيوز نفط غاز" الروسية اتفاق تنمية مشترك مع نظام بشار الأسد لاكتشاف مصادر وتأسيس مشروعات تنمية نفطية فى المناطق الاقتصادية السورية الخالصة لمدة ٢٥ عاما بقيمة تبلغ نحو ٩٠ مليون دولار(٨).

وقد أسست روسيا لوجود بحرى دائم لها فى شرق المتوسط، إذ يوجد لها ١٦ سفينة، و٣ مروحيات بحرية، وحاملة طائرات، مما يعنى استعدادها لمواجهة أخطار محتملة على مصالحها فى هذه المنطقة.

* فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساعد دور شركات البترول الأمريكية، لاسيما "نوبل للطاقة" فى اكتشاف وإنتاج المصادر الهيدروكربونية فى شرق المتوسط، على تحقيق المصلحة الأمريكية لتحقيق أمن الطاقة فى هذه المنطقة، وكذلك أمن البلدان التى تحظى بعلاقة وثيقة معها (إسرائيل، والأردن، ومصر)، خاصة فى ظل انتقال الصراع إلى سوريا، وتدفق اللاجئين وأنشطة الجماعات الإرهابية. وبصفة عامة تستهدف الولايات المتحدة تحقيق عدد من الأهداف فى هذه المنطقة، وذلك على النحو التالى:

– إنشاء تحالف إقليمى جديد يضم مصر وإسرائيل وتركيا واليونان لتصدير الغاز عبر إنشاء أنابيب إلى دول الاتحاد الأوروبى، فى إطار محاولات فك اعتماد أوروبا تدريجيا على صادرات الغاز الروسى. لكن هذا المشروع يصطدم بكثير من الخلافات فى منطقة ساخنة وغير مستقرة، وهو لا يزال يبحث عن اتفاقات وضمانات دولية قبل أن يتدفق غاز الشرق الأوسط إلى أوروبا.

– ربط مصالح حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المتنافرة المصالح والرؤى ببعضها بعضا. وتأتى فى إطار ذلك اتفاقات الغاز الإسرائيلى التى تسعى واشنطن من خلالها لخلق مصالح اقتصادية مشتركة بين إسرائيل والدول العربية، حيث وقع الأردن فى سبتمبر ٢٠١٤ اتفاقا مع إسرائيل لشراء الغاز من حقل ليفاثيان على مدى ١٥ عاما، بقيمة ١٨ مليار دولار، بعد اتفاق أصغر مع شركة حقل تمارا الإسرائيلى. فالأردن يعتمد حاليا على إسرائيل بنسبة ٤٠٪ من وارداته من الطاقة(٩).

– الطموح فى أن تؤدى المصالح الاقتصادية مستقبلا إلى اتفاقات سياسية تشمل إعادة النظر فى الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة، بما فيها ممرات آمنة، وخطوط أنابيب للنفط والغاز تربط بين إسرائيل، وفلسطين، ومصر، والأردن فى المرحلة الأولى، وقد تمتد إلى دول أخرى فى المنطقة فى مرحلة لاحقة.

* بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبى، فإنه يرتبط بمنطقة شرق المتوسط لعدة أسباب، منها اشتراك كل من اليونان وقبرص فى عضويته، وكون تركيا عضوا مرشحا للانضمام إليه.

وعلى الرغم من أن تنمية مصادر الغاز فى شرق المتوسط يمكن أن تتيح فرصا للتوسع الاقتصادى لقبرص واليونان، بيد أن عدم التيقن من الاستثمار فى البنية الأساسية الضرورية (خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعى المسال)، وتزايد إنتاج الغاز فى أماكن أخرى، والتقلبات فى أسواق الطاقة العالمية، يقلل من احتمالية أن يوفر شرق المتوسط الغاز لأوروبا فى المستقبل القريب، وذلك على الرغم من قيام كل من قبرص واليونان بالضغط على الاتحاد الأوروبى لتمويل خط أنابيب غاز من حقول الغاز الإسرائيلية والقبرصية إلى أوروبا عبر قبرص.

كما أن التهديدات الأمنية تؤثر فى الاتحاد الأوروبى أيضا، حيث تسببت الغارات التركية على المناطق الاقتصادية الخالصة القبرصية فى إعاقة المحادثات التركية للانضمام للاتحاد الأوروبى. ومن ثم، فإن المصلحة المباشرة للاتحاد الأوروبى تكمن فى تحقيق الاستقرار السياسى فى منطقة شرق المتوسط التى تجاورها مباشرة.

*** الصراع على مستوى القوى الإقليمية:**

يضم هذا المستوى كلا من مصر، وتركيا، وإسرائيل. فهذه الدول الثلاث تقود عدة تحالفات فرعية متعارضة المصالح فى المنطقة. ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

- التحالف المصرى - اليونانى القبرصى:

يقود هذا التحالف مصر، وتحددت ملامحه فى إعلان القاهرة ٢٠١٤، وإعلان نيقوسيا فى أبريل ٢٠١٥، والذى أوضح صراحة تأكيد ثوابت اتفاقية ٢٠٠٤ -المبرمة بين كل من مصر وقبرص- والتى تعد طردا لإسرائيل من أى اكتشافات مستقبلية فى المنطقة القبرصية، وهنا تأتى أهمية الرسالة التى بعثت بها القاهرة بهذا الشأن لكل الأطراف، وفى مقدمتها تركيا وإسرائيل.

ويعزز هذا التحالف الاكتشاف المصرى الضخم للغاز، والذى يرمى فى "أجندته الضمنية" إلى مواجهة التصعيد التركى مع الدول الثلاث، سياسيا وأمنيا مع مصر، واقتصاديا وعسكريا مع "قبرص اليونانية"، بما يجعل هذا التحالف يضمن مصالح أطرافه فى مواجهة أية تهديدات محتملة أيا كان مصدرها، خاصة بعد أن دخلت المواجهة الدولية مع تركيا - بعد توقيع مصر، وقبرص، واليونان "إعلان القاهرة"- مرحلة "التهديد بالحرب"، بإعلان أنقرة تفويض الحكومة التركية قواتها البحرية بتطبيق قواعد الاشتباكات، لمواجهة التوتر المتزايد بين الدول الساحلية التى تشمل تركيا، وقبرص اليونانية، ومصر، بسبب مشروعات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعى فى شرق البحر المتوسط.

ويواجه هذا التحالف احتمال النزاع الإقليمى فى الحدود البحرية الجديدة شرق المتوسط، فضلا عن احتمال تعرض منشآت الغاز المصرية والقبرصية واليونانية لهجمات إرهابية، وقد أورد نص إعلان نيقوسيا ٢٠١٥ اهتمامه بهذا الجانب، حيث رمى إلى تعزيز التعاون بين القوى الثلاث "مصر، واليونان، وقبرص" فى مجال مكافحة الإرهاب والاستعداد له. فاستهداف مقر شركة "إينى" فى ليبيا بعد الإعلان عن الاكتشاف المصرى الضخم للغاز له دلالات كثيرة ترتبط بهذا الاحتمال.

- التحالف الإسرائيلى - التركى - اليونانى:

تلعب إسرائيل الدور الأبرز فى هذا التحالف، خاصة بعد أن أدركت أن تركيا لم تعد الحليف الاستراتيجى الذى كانت تعتمد عليه، ولذلك فإنها بحاجة إلى حليف استراتيجى بديل فى شرق المتوسط. فكان هذا الحليف هو اليونان التى تحتاج إلى الدعم الإسرائيلى المباشر وعبر اللوبى اليهودى - الأمريكى، وتحتاج فى الوقت ذاته إلى المحافظة على علاقاتها مع العالم العربى، وتحتاج كذلك إلى عدم إثارة غضب تركيا واستدراجها إلى ردود فعل معادية.

ومهما يكن من أمر، فإن لعبة التحولات فى شرق المتوسط بين الثلاثى الإسرائيلى - التركى - اليونانى تتسم بكثير من الخطورة. ولكن حتى الآن، لا اليونان تبدو مستعدة للتضحية بالحليف العربى، ولا العرب مستعدون للتخلى عن اليونان، ولا إسرائيل قادرة على تحمل خسارة الاثنين التركى واليونانى فوق عدائها للعربى.

وبصفة عامة، فى حالة استمرار حدة الصراعات بين هذه التحالفات، فإنها سوف تتحول إلى نزاعات إقليمية مسلحة، ومن المحتمل أن تبدأها تركيا لأنها لم توقع على قانون البحار ١٩٨٢ الذى فى حال تطبيقه رسميا بين "مصر، واليونان، وقبرص" سيحرم تركيا من مياهها الإقليمية، ابتداء من أقرب جزيرة يونانية لها، وصولا إلى سواحل قبرص.

وعلى الرغم من أن تطوير وحماية دول شرق المتوسط لمصالحها الطاقوية، قد زاد من آمال شعوب هذه البلدان، فإن التوترات الجيوسياسية، وتاريخ الصراع المسلح بهذه المنطقة، وتزايد نشاط وعمليات القوات البحرية لبعض الدول -لاسيما القوات البحرية التركية والإسرائيلية- يسهل من إمكانية حدوث مواجهة بحرية مسلحة بين دولتين أو أكثر فى هذا الإقليم، وهو ما يجعل إدارة الصراع حول اكتشافات الغاز فى شرق المتوسط يمثل أولوية لكل من دول هذه المنطقة والمجتمع الدولى كافة.

٢- الصراع على الطاقة فى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين:

تكمن أهمية منطقة آسيا الوسطى بحسبانها تمثل المتغير الجيو سياسى اللازم الذى يمثل مفتاح السيطرة على العالم. فالتمركز فى آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوى الروسى باتجاه الشمال. والعمق الحيوى الصينى باتجاه الجنوب الشرقى، علاوة على العمق الحيوى لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب، والعمق الحيوى الإيرانى باتجاه الجنوب الغربى، والعمق الحيوى لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب(١٠). ويمكن تحديد أهمية هذه المنطقة فى مجال الطاقة فى الآتى(١١):

* إن السيطرة على موارد آسيا الوسطى تتيح التحكم فى إمدادات النفط، والغاز، والمعادن، والموارد الزراعية إلى روسيا، والصين، وشبه القارة الهندية، ودول الاتحاد الأوروبى. كما تتيح السيطرة على ممرات آسيا الوسطى السيطرة على الممرات البرية والجوية التى تربط بين شبه القارة الهندية، وروسيا، والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التى تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التى تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى.

* تتمتع باحتياطيات نفطية تعادل فى كميتها تلك الموجودة فى منطقة الخليج لدرجة القول إن الثروات النفطية الموجودة تحت سطح بحر قزوين تغطى دائما على أى حديث آخر.

ويمكن تصنيف صراع الطاقة فى هذا المنطقة إلى المستويين التاليين:

* الصراع على مستوى القوى الكبرى: يضم هذا المستوى من التنافس عدة لاعبين هم روسيا، والولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبى.

* فبالنسبة لروسيا، تعد آسيا الوسطى المجال الحيوى لها والمحور الأساسى لنفوذها. فلدى شركات البترول الروسية، مثل لوك أويل، امتيازات واسعة فى مشروعات التنقيب عن البترول فى هذه المنطقة. وتقترح روسيا عددا من الخطوط التى تنقل البترول عبر أراضيها، وأبرمت روسيا اتفاقا مع كل من تركمانستان وكازاخستان لإنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعى مواز لبحر قزوين

لنقل غاز تركمانستان إلى الأسواق الغربية والأوروبية، على وجه الخصوص. كما بدأت روسيا فى مشروع مد خط أنابيب ساوث ستريم فى ديسمبر ٢٠١٢، وتأمل فى البدء فى نقل الغاز لأوروبا قبل ٢٠١٩، وهو الموعد المقرر للبدء فى تدفق الغاز من أذربيجان إلى الاتحاد الأوروبى، وسيتبع هذا المشروع بعد ذلك خط نابوكو ويست(١٢).

* بالنسبة للولايات المتحدة، يمثل الصراع على الثروات النفطية فى هذه المنطقة المدخل الذى تحركت من خلاله السياسة الخارجية الأمريكية فى هذه المنطقة. ففى عام ١٩٩٤ وقعت أذربيجان اتفاقيات حول استخراج النفط مع ثمانى شركات أمريكية وبريطانية حول الجرف القارى، داخل مياه بحر قزوين المقابلة لشواطئها، وهى الاتفاقيات التى شملت ثلاثة حقول كبرى، وقدرت قيمتها بـ ٧٤ مليار دولار.

وقد عارضت روسيا هذه الاتفاقيات، وقالت إنها تتعارض مع الوضع القانونى لبحر قزوين الذى ترفض روسيا التعامل معه على أنه بحر مغلق، بل بحيرة مغلقة، لا تخضع للقانون الدولى واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ الخاصة بالبحار، ومعنى هذا أن الاتفاقيات التى وقعتها أذربيجان تعد غير قانونية، ويجب الرجوع فيها لباقى الدول الخمس التى من حقها المطالبة بنصيبها فيها، كما امتد الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة فى المنطقة حول مسار خط الأنابيب لنقل النفط من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، لذلك تدعم الولايات المتحدة مشروع لمد خط أنابيب النفط من باكو إلى ميناء جيهان التركى، وهو المشروع المنافس لمشروع نقل النفط الأذربيجانى عبر أراضى روسيا، ويمكن القول إن مصالح شركات النفط الأمريكية شكلت ضغطا متزايدا على الإدارات الأمريكية للقيام بدور قيادى أكثر فاعلية فى دول القوقاز وآسيا الوسطى.

* بالنسبة للصين، فقد حتمت عليها الحاجة الملحة للطاقة بشكل متزايد، وارتفاع أسعار النفط والغاز، البحث عن بدائل رخيصة، وأكثر أمانا تلبى احتياجاتها. ومن هنا برزت أمامها مصادر الطاقة فى منطقة آسيا الوسطى التى هى قريبة منها ليتحقق لها هذا الحلم. غير أن الأمر يحتاج إلى مزيد من المقايضات مع روسيا التى تتخوف من أن الصين تزاحمها فى السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز فى هذه المنطقة.

* بالنسبة للاتحاد الأوروبى:تتحكم روسيا فى خطوط نقل نفط وغاز جمهوريات آسيا الوسطى –بحكم مرور خطوط الأنابيب القادمة من هذه الجمهوريات عبر الأراضى الروسية– إلى أوروبا، الأمر الذى يجعل فى استطاعة موسكو فرض شروطها وأسعارها والتحكم فى مسار هذه الخطوط وما تحتويه. ولهذا، شرع الأوروبيون منذ منتصف التسعينيات فى التقرب من جمهوريات آسيا الوسطى وبحر قزوين، وبصفة خاصة كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان التى تملك احتياطيات هائلة من النفط والغاز بهدف إقناعها بتحويل نقل إنتاجها عبر خطوط جديدة لا تمر عبر الأراضى الروسية(١٣).

* **الصراع على مستوى القوى الإقليمية:**

ويضم هذا المستوى كلا من إيران، وتركيا، وإسرائيل.

– **بالنسبة لإيران:**

فإن التطلعات الاستراتيجية الإيرانية الراهنة تتركز فى أن تصبح هى الناقل الرئيسى لنفط بحر قزوين، عبر أراضيها إلى الخليج العربى، وانطلقت طهران من تصور استراتيجى مؤداه أنها باتت القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادى فى منطقة آسيا الوسطى.

ونجحت إيران فى تصدير الغاز التركمانى إلى تركيا وأوروبا عبر أراضيها بأقصر الطرق وأفضلها وأقلها تكلفة، ويواجه هذا الأمر معارضة شديدة من جانب الولايات المتحدة، التى تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون سيطرة روسيا أو إيران على مصادر الطاقة فى هذه الدول، وذلك عبر بناء خطوط أنابيب تتفادى المرور عبر هذه الدول، حتى وإن كانت بتكلفة أعلى أو تواجهها مخاطر أمنية عديدة.

بالنسبة لتركيا:

غيرت تركيا منذ مجئ حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ من نهج تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فعوضا عن التنافس والصراع على المصالح والنفوذ، اتبعت أنقره فلسفة التعاون والشراكة، وقدمت نفسها على أنها الدولة المصدرة للأمن والاستقرار.

وأدخلت تركيا روسيا شريكا فى مشروع خط أنابيب نابوكو لتزويده بالغاز، وهو مشروع يهدف إلى نقل الغاز الطبيعى عبر بحر قزوين من تركمانستان صاحبة رابع أكبر احتياطى للغاز فى العالم إلى أذربيجان، ومنها إلى خط أنابيب نابوكو، الذى سيصل بدوره إلى وسط أوروبا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم فى الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الاستراتيجية الغربية. وتركيا تمثل بالنسبة لأوروبا الدولة المفتاح، وتعرض نفسها على أنها ممر آمن لتأمين الطاقة إلى هذه القارة. وفى هذا الإطار، فإن خط أنابيب باكو – تفليس – جيهان، الهادف إلى نقل بترول أذربيجان – وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان– عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركية الواقعة على البحر المتوسط يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء، ذلك أن المشروع يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب.

وتطمح تركيا، فضلا عن ذلك، إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج، من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان، وإيران، وتركيا، وهو طموح، إن تحقق، من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيوسياسى فى المشرق بأكمله.

بالنسبة لإسرائيل:

تسعى إلى النفاذ لدول آسيا الوسطى، من خلال إقامة مشروعات عملاقة فى مجالات عديدة يأتى فى مقدمتها: تكرير النفط والصناعات الكيماوية. فقد شكلت الحرب الأمريكية، ضد

ما تسميه الإرهاب، مظلة جديدة لإطلاق يد الكيان الصهيونى فى نشاط عسكرى استخبارى فى آسيا الوسطى، وقد اهتمت إسرائيل منذ وقت مبكر باختراق دول آسيا الوسطى بأكملها، وكانت لديها استراتيجية متكاملة، لذلك تعتمد على التركيز فى المرحلة الأولى على التغلغل الاقتصادى، من خلال رجال الأعمال اليهود من شتى الجنسيات من جهة، وتقدم إسرائيل نفسها كوسيط نشيط لجذب رءوس الأموال الغربية من جهة أخرى.

ولم يكن أمام دول آسيا الوسطى سوى الترحيب بالتنافس الدولى ما دام سيمكنها من فك حبسها المزدوج، السياسى لروسيا، والجغرافى للطبيعة، لتستطيع عبر هذا التنافس تصدير ثرواتها، للحصول على عوائد تدعم استقلالها، وهذا التنافس مرشح للتزايد كماً ونوعاً، ويتفاقم ذلك فى ظل العولمة بما تتضمنه من انفتاح وحرية حركة عبر الحدود، مما يؤدى إلى زيادة التهديدات والتحديات الأمنية.

٣- الصراع على الطاقة فى إفريقيا:

بعد أحداث ١١ سبتمبر وزيادة التنافس الدولى على موارد الطاقة النفطية فى إفريقيا، أخذ النفط الإفريقى يفرض نفسه كأحد العوامل المؤثرة فى النظام الدولى.إذ أخذ الجدل السياسى يدور حول استراتيجيات إدارة النفط الإفريقى، الذى أصبح على أولوية أجندة القوى الكبرى فى العالم، وذلك مع اتجاه الدول الكبرى نحو التنوع فى مصادر الإمدادات النفطية. ساعد على ذلك الأحداث المضطربة فى الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تأتيان فى مقدمة الدول العالمية الأكثر استهلاكا للطاقة النفطية، لهذا نجد أنهما من أشد الدول اهتماما بالنفط الإفريقى، مما يوسع من دوائر الاضطراب السياسى فى هذه القارة. ولهذا بدأت الدول الكبرى تضع استراتيجيات للتعامل مع البلدان الإفريقية النفطية، إذ بلغ معدل الإنتاج اليومى لهذه القارة ثمانية ملايين برميل يوميا(١٤)، وهو ما يجعلها محط أطماع الدول الكبرى. ولهذا، تعمل هذه الدول على وضع استراتيجية من شأنها تحقيق أقصى استفادة من النفط الإفريقى.

وأخذت القارة الإفريقية تكتسب بعدا استراتيجيا متزايدا فى السنوات القليلة الماضية على الرغم من التهميش والإبعاد الذى عانته طوال العقود السابقة، خاصة بعد رحيل الاستعمار الأوروبى فى منتصف وأواخر القرن الماضى. إلا أنه وبنهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة ظهر نمط جديد من الصراع على القارة الإفريقية تميز بدخول الصين، والهند، واليابان حلبته بقوة، إلى جانب الولايات المتحدةوحليفتها إسرائيل، فضلا عن القوى الأوروبية التقليدية، إضافة لإيران وتركيا بوصفهما قوى إقليمية صاعدة. وتتجلى أهمية هذه القارة فى مجال الطاقة، من خلال رصد المؤشرات التالية(١٥):

* تضم القارة نحو ١٠٪ من احتياطى النفط العالمى المكتشف، ويتركز معظمه وبنسبة ٦٠٪ فى ثلاث دول رئيسية: نيجيريا، والجزائر، وليبيا، فى حين تبلغ احتياطيات الغاز المكتشفة فى القارة نحو ٨٪ من نسبة الاحتياطيات العالمية، يتوزع أكثر من ٧٥٪ من هذه النسبة فى ثلاث دول هى نيجيريا، والجزائر، ومصر.

* من مميزات النفط والغاز الإفريقى سهولة استخراجه نسبيا، وسهولة تسويقه أيضا بسبب موقع القارة الاستراتيجى بين قارات العالم من جهة، وبسبب تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو فى المياه الإقليمية لدولها من جهة أخرى.

* وجود العديد من المناطق غير مكتشفة إلى الآن، والتى يمكن أن تحوى كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير غير المستنفد نفطيا، خاصة أن قدرات الإنتاج فى العديد من دول القارة لم تصل لطاقتها القصوى.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا أن الصراع على الطاقة فى إفريقيا يتم فقط على مستوى القوى الكبرى، حيث يضم هذا المستوى بشكل أساسى التنافس بين عدة لاعبين هم: الصين، والولايات المتحدة، وروسيا. ويمكن توضيح ذلك تفصيلا على النحو التالى:

* فبالنسبة للصين، فإن نحو ثلث واردات نفط الصين تأتى من إفريقيا، وتحديدا من السودان، وتشاد، والجزائر، وأنجولا، والجابون(١٦) بل إن انجولا حلت محل المملكة العربية السعودية كأكبر مزود للصين بالنفط على المستوى الدولى(١٧). الأمر الذى يستدعى قوة الوجود الصينى فى إفريقيا لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط بشكل يستوجب الكشف عن أماكن جديدة لإنتاج النفط واستخراجه بالعديد من الدول الإفريقية.

لذلك، أرسلت الصين قوات عسكرية لحماية آبار إنتاج البترول والغاز الطبيعى فى دول إفريقية، مثل السودان، واستغلت الصين خروج الولايات المتحدة من السودان عام ١٩٩٥ لتحظى باستثمارات نفطية حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين(١٨). وفى تشاد، حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية، وتسعى الصين لاختراق خليج غينيا الغنى بالنفط ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت فى إيجاد موطئ قدم لها فى أنجولا، ونيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية.

وبصفة عامة، تعتمد الصين استراتيجية جديدة، تمثلت فى تنوع مصادر النفط مع إعطاء إفريقيا أولوية جيوبوليتكية فى هذه الاستراتيجية. ويتم التوجه الصينى نحو الطاقة الإفريقية فى إطار استراتيجية المساعدات مقابل النفط.

* بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن وارداتها النفطية من إفريقيا تصل لنحو ٢٠٪ من إجمالى وارداتها النفطية بما يوازى تقريبا وارداتها من دول الشرق الأوسط، بل من المتوقع ارتفاع النسبة لتصل ٢٥٪ خلال الفترة القصيرة المقبلة(١٩). وهو الأمر الذى يفسر دخول ملف النفط الإفريقى بؤرة السياسة الأمنية للطاقة الأمريكية، مما يستوجب ضرورة حماية مصادر الإنتاج النفطى، خاصة فى الدول الإفريقية التى تعانى عدم استقرار سياسى، وبما يضمن تصدير النفط ووصوله للولايات المتحدة دون أى عرقلة أو ابتزاز، مما يعد أيضا خطوة على طريق

تقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر سياسة تعدد وتنوع مصادر الواردات الجغرافية وأنواع الطاقة.

وبصفة عامة، تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على النفط الإفريقى، بقصد إتمام السيطرة على المخزون العالمى للنفط، فضلا عن الاستراتيجية الأمريكية لزيادة الواردات النفطية إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠(٢٠)، مع تنويع مصادر وارداتها من إمدادات الطاقة، فى ظل المشكلات المحيطة باستيراد النفط من الخليج العربى. الأمر الذى أدى إلى قيام الولايات المتحدة بمحاصرة النفوذ الأوروبى فى القارة الإفريقية، فضلا عن مواجهة التحرك الصينى فى القارة الإفريقية.

* وبالنسبة لروسيا، فقد تضاعفت الصادرات العسكرية الروسية لدول القارة الإفريقية خلال السنوات الأربع الأخيرة لتشكل ما نسبته ١١٪ من إجمالى الصادرات العسكرية الروسية(٢١)، حيث يأتى ذلك فى إطار الاستراتيجية الروسية لاستعادة نفوذها فى إفريقيا، خاصة فى ظل سياسة تقليص مبيعات الأسلحة الأمريكية والأوروبية لتلك الدول لأسباب سياسية.

وتشكل مبيعات الأسلحة الروسية مدخلا لتعميق العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية بشكل يسمح لرجال الأعمال والمؤسسات الروسية بالاستثمار، والحصول على مزايا تفضيلية فى هذه الدول فى مجالات البنى التحتية، والقطاعات الاستراتيجية الحيوية، مما يمهد لنقل المساعدة التكنولوجية كالطاقة النووية. ولا شك فى أن سياسة مبيعات الأسلحة الروسية فى دول القارة الإفريقية تزعج كثيرا الولايات المتحدة، حيث ترى أنها يمكن أن تؤدى لإشعال النزاعات بشكل يقوض الأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى لدول القارة، مما يضر بالمصالح الأمريكية الحيوية، فى إطار سياستها لتنويع وتعدد مصادر الطاقة، وأمن الممرات المائية، وأمن طرق نقل مصادر الطاقة المختلفة.

وبصفة عامة، على الرغم من عدم نشوب صراعات على الطاقة بين القوى الإقليمية فى القارة الإفريقية، فإنه يتوقع تزايد وتيرة الصراعات فيما بين القوى الدولية على مصادر الطاقة فى هذه القارة التى تشهد معالم نزاعات واضحة، وتنافس شرس بين هذه القوى الدولية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين. فبعد أن تكشفت أهم معالم هذا الصراع فى السودان، يخشى تطور هذا الصراع مستقبلا لينتقل من السودان لدول مثل: نيجيريا، وأنجولا، والجزائر، وغينيا الاستوائية، والجابون، وتشاد، والكونجو، وكلها دول ذات أهمية نفطية عالية بالنسبة للصين وأمريكا فى القارة الإفريقية.

وبعد الوقوف على صراعات الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة، فإنه يتعين تحديد النتائج التى تم التوصل إليها فى ضوء قراءة خريطة هذه الصراعات بشكل إجمالى يستند إلى ربط الحقائق المتعلقة بتلك الصراعات، سواء فى الماضى، أو الوقت الراهن، أو فى المستقبل. وهذا ما سيتم توضيحه تفصيلا فى المحور الثالث.

المحور الثالث- نتائج قراءة خريطة صراعات الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة:

أصبحت الطاقة موضوعا للصراع الدولى منذ منتصف القرن العشرين، سواء من حيث محاولة السيطرة على المناطق الغنية بها، أو إخضاعها لنفوذ قوى دولية، فى سياق عملية ضمان أمن الطاقة لتلك القوى، أو استخدام الطاقة كأداة لإدارة صراع دولى مع أطراف دولية أخرى. وتتزايد أهمية الطاقة مع تزايد أهميتها كمصدر للقوة الاقتصادية، والقوة العسكرية للدول. وفى هذه السياق، يمكن إجمال نتائج قراءة خريطة صراعات الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة، وذلك على النحو التالى:

* تشير قراءة خريطة صراعات الطاقة فى العالم بشكل إجمالى إلى تعدد التوترات القائمة والمحتملة، نتيجة التنافس على مصادر الطاقة، لاسيما النفط والغاز، بل وتمتد عبر أرجاء كثيرة من العالم، فهناك الصراع على الغاز فى شرق المتوسط، والصراع على حقول النفط فى بحر قزوين. ويمكن رصد النزاعات الإقليمية والدولية الناتجة عن الطاقة فى الخليج العربى، والبحر الأحمر، وبحر الصين الجنوبى، وخليج غينيا، وغيرها من المناطق، التى تتصاعد فيها حدة الصراع حينا لتصل إلى حد استخدام القوة العسكرية، وتهدأ حينا آخر. صحيح أنه لم تحدث مواجهة شاملة بسبب السيطرة على مصادر الطاقة وبصفة خاصة النفط والغاز، ولكن يجب الأخذ فى الحسبان أن السيطرة على هذه المصادر، وتأمين ممرات، وطرق نقلها، كل ذلك كان يشكل أحد الدوافع المستترة لحروب عدد من القوى الكبرى، مثل الحرب الأنجلو-أمريكية على العراق عام ٢٠٠٣.

فمختلف الأحداث والصراعات التى تُجرى الآن فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى التحرك الأمريكى المكثف نحو آسيا، والمغازلة الصينية لإفريقيا، جمعها الخبراء والمختصون فى الدراسات الاستراتيجية والسياسات الدولية، تحت عنوان واحد كبير هو "أمن الطاقة". فمكمن القوة لم يعد يقوم على الترسانات العسكرية الثقيلة والجيوش كثيرة العدد، وإنما يقوم على السيطرة على مكامن الطاقة. ومن هنا، بدأ الصراع الروسى-الأمريكى يتجلى فى أبرز عناصره فى السنوات الأخيرة، لاسيما خلال الأزمتين السورية والأوكرانية. ويتأكد هذا مع محاولة الولايات المتحدة التحكم فى أكبر قدر ممكن من النفط والمناطق النفطية فى العالم، وإن كانت ليست بحاجة لكل هذا النفط، ولكن ذلك يسمح لها بالهيمنة على خصومها أو منافسيها المحتملين على زعامة وسيادة العالم. وبصفة عامة، يمكن توضيح بعض الأمثلة لصراعات الطاقة فى أقاليم متفرقة من العالم من خلال الجدول التالى.

يلاحظ من الجدول المرفق أن أغلب صراعات الطاقة فى العالم، والتى شهدتها حقب تاريخية مختلفة، قد وقعت فى منطقة الشرق الأوسط، وفى القلب منها المنطقة العربية، بل إن الصراعات المستمرة فى هذه المنطقة حتى تسجيل هذه الدراسة يرتبط أسباب نشوبها واستمرارها وزيادة حدتها بمجال الطاقة. وفى ضوء ذلك، تتأكد حقيقة مهمة، مفادها أن تأمين مصادر الطاقة قد أصبح من القضايا المرتبطة بالأمن القومى للكثير من دول العالم، ولم تعد القضية منوطة فقط برجال الاقتصاد والشركات الاستثمارية فى مجال الطاقة، بقدر ما أصبحت ضمن

الصراعات التى لعبت السيطرة على مصادر الطاقة وممرات وطرق نقلها دورا فيها

م	الصراع أو الأزمة	دور موارد الطاقة فى الصراع أو الأزمة
١	**الحرب العالمية الأولى فى الفترة (١٩١٤- ١٩١٨)**	كانت هذه الحرب أول صراع عالمى على الطاقة للوصول إلى مناطق النفط الرئيسية عندما تمت إعادة رسم الحدود السياسية من قبل المنتصرين كما حدث فى حوض بحر قزوين، وخصوصا باكو، مهد صناعة النفط العالمية.
٢	**الحرب العالمية الثانية فى الفترة (١٩٣٩- ١٩٤٥)**	ينظر إلى الحرب العالمية الثانية غالبا باعتبارها حربا على الفاشية، لكن النفط لعب دورا فى هذا الصراع الذى يعد أكثر صراعات التاريخ دموية. ويتأكد هذا الدور فى ضوء الآتى: * يرجع السبب الأصلى فى هجوم اليابان على بيرل هاربر إلى قرار اتخذته الولايات المتحدة بالحد من صادرات النفط إلى اليابان فى ١٩٤١، ردا على احتلال اليابان للصين. وكانت اليابان تعتمد اعتمادا كاملا تقريبا على استيراد النفط من الولايات المتحدة أساسا، وكانت بحاجة إلى النفط لبحريتها. * كانت أذربيجان الغنية بالنفط، والتى كانت جزءا من الاتحاد السوفيتى، هدفا وراء الغزو الألمانى فى١٩٤١. وكان هذا التوجه إلى الجنوب هو الذى أدى بالألمان إلى الحصار والهزيمة فى ستالينجراد، التى كانت نقطة التحول فى هذه الحرب.
٣	**الانقلاب الإيرانى فى ١٩٥٣**	لعب البترول دورا فى هذا الانقلاب الذى دبرته الولايات المتحدة وبريطانيا، فقد تمكنت الدولتان من الإطاحة بحكومة رئيس وزراء منتخب، هو محمد مصدق، وتنصيب الشاه رضا بهلوى مكانه بسبب قيام الأول بتأميم شركة النفط الإنجليزية - الإيرانية التى كانت تمتلكها بريطانيا، وهى الشركة الأصلية التى انبثقت منها شركة النفط البريطانية (بريتش بتروليم).
٤	**حرب أكتوبر ١٩٧٣**	قامت دول الخليج العربية باتخاذ قرار غير مسبوق بفرض حظر نفطى على الدول الغربية التى كانت قد ساعدت إسرائيل عسكريا بشكل مباشرة فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣. وكان التأثير الأكبر لذلك القرار على الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، حدثت طفرات كبيرة فى أسعار برميل النفط، وبدأت الدول المنتجة للنفط فى الخليج العربى، وخارجه، فى الاستفادة من آثار ذلك القرار، بل وتقرير مزيد من الارتفاعات فى أسعار برميل النفط الخليجى.
٥	**الحرب بين العراق وإيران فى الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨)**	سعت الولايات المتحدة من هذه الحرب إلى تنفيذ الخطط الأمريكية للانتقال من مرحلة الهيمنة إلى مرحلة الاحتلال لدول وحقول نفط الخليج.
٦	**حرب الخليج فى الفترة (١٩٩٠- ١٩٩١)**	على الرغم من أن شعار "لا دم من أجل النفط" شائع بين المناهضين للحرب فى الأشهر التى سبقت هذه الحرب فى عام ١٩٩١، فإن دور النفط فى هذه الحرب لا يمكن إنكاره. فقد بدأ القتال أصلا بسبب احتلال العراق للكويت الغنية بالنفط، والتى كان يعدّها صدام حسين محافظة عراقية. وكان الدافع وراء تدخل الولايات المتحدة وحلفائها، فى الجزء الأكبر منه، هو الحاجة إلى تأمين نفط الكويت، ومنع صدام من توسيع نطاق سيطرته عليه.
٧	**الحرب الأمريكية على أفغانستان فى عام ٢٠٠١**	كان الهدف الاستراتيجى لها صياغة مستقبل التوجه الجيوسياسى لأوراسيا، وأن تكون أفغانستان منطلقا لهذا الهدف، بعد أن أصبح ينظر إلى موقع أفغانستان الاستراتيجى على أنه منفذ مهم لتوسيع النفوذ الأمريكى نحو اوراسيا، أو للسيطرة على الاحتياطيات من النفط والغاز فى بحر قزوين، ونقلها إلى السوق الدولية.
٨	**الحرب الأنجلو أمريكية على العراق فى عام ٢٠٠٣**	السيطرة على النفط العراقى -يمثل ثانى أكبر احتياطى نفطى فى العالم، ويقدر بأكثر من ١١٩ مليار برميل- بما يسهم فى إضعاف أو إنهاك كل من روسيا والصين، بالإضافة إلى أوروبا وإيران، انطلاقا من استراتيجية الحرمان التى وظفتها الإدارة الأمريكية، منطلقة من مقولة هنرى كيسنجر: إن من يتحكم بمنطقة الشرق الأوسط يتحكم بالعالم أجمع، والسيطرة على صمامات الطاقة التى تتغذى عليها الدول الكبرى، لاسيما الدول الأوروبية واليابان. ويتأكد ذلك فى ضوء مقولة نائب الرئيس الأمريكى -ديك تشينى- فى أغسطس ٢٠٠٢ "يتوقع أن يسعى صدام حسين إلى السيطرة على الشرق الأوسط برمته ليتحكم فى نسبة كبيرة من إمدادات الطاقة فى العالم".
٩	**الحرب الأهلية السودانية فى الفترة (١٩٨٣-٢٠٠٥)**	اكتشاف البترول فى الجنوب فترة السبعينيات كان له أثر كبير فى تأجج الصراع فى هذه الحرب.

تابع - الصراعات التى لعبت السيطرة على مصادر الطاقة وممرات وطرق نقلها دورا فيها

م	الصراع أو الأزمة	دور موارد الطاقة فى الصراع أو الأزمة
١٠	الصراع بين اليابان والصين عام ٢٠٠٥	قررت اليابان فى منتصف شهر مارس عام ٢٠٠٥ البدء فى إنتاج الغاز الطبيعى من أحد الحقول المتنازع عليها فى بحر الصين الشرقى، ما أدى إلى اندلاع العديد من المظاهرات والاحتجاجات المعادية لليابان فى الصين. وعلى الرغم من محاولة قادة البلدين لاحتواء الأزمة، فإن أيا من الجانبين لم يكن مستعدا لتقديم أية تنازلات، مما ترتب عليه فشل المفاوضات. بل على العكس، أثار هذا النزاع جراح الماضى، وبدأ الرأى العام الصينى يسترجع ذكرى الأعمال الوحشية التى ارتكبتها القوات اليابانية فى الصين خلال الحرب العالمية الثانية.
١١	أزمة جورجيا ٢٠٠٨	جاء تدخل روسيا فى هذه الأزمة بسبب الدفاع عن المصالح النفطية الروسية، حيث تعد جورجيا ممرا حيويا لإمدادات الطاقة الروسية التى تصل لبحر قزوين ثم إلى تركيا ومنها إلى أوروبا.
١٢	الصراع فى سوريا الممتد منذ عام ٢٠١١	سعى كل من روسيا والولايات المتحدة لبسط نفوذهما على ثروات نفطية شمال شرقى سوريا، فضلا عن اكتشافات الغاز الكبيرة فى شرق المتوسط.
١٣	أزمة أوكرانيا التى تفجرت فى ٢٠١٤	جاء تدخل روسيا فى هذه الأزمة بسبب الدفاع عن المصالح النفطية الروسية، حيث تعد أوكرانيا بلدا معبرا لجزء كبير من إمدادات الطاقة الروسية إلى بلاد القارة الأوروبية.
١٤	الصراع فى ليبيا الممتد منذ عام ٢٠١١	أصبحت حقول وموانئ النفط فى ليبيا أهدافا رئيسية للصراع بين قوات الحكومة المعترف بها دوليا، وعدد من المجموعات المسلحة الساعية لفرض نفوذها بالقوة.
١٥	الصراع فى اليمن الممتد منذ عام ٢٠١٥	أصبح النفط هدفا أساسيا تسعى القوى المتصارعة فى اليمن إلى السيطرة على منابعه وطرق إمداداته، وهو الأمر الذى يفسر شدة معارك هذه القوى حول محافظة مأرب الغنية بالموارد النفطية، حيث تحظى هذه المحافظة بما نسبته ٧٠٪ من موارد النفط فى اليمن.

الاهتمامات الرئيسية للقادة السياسيين، ورجال التخطيط، والاستراتيجية العسكرية. فالتنافس من أجل الحصول على حصة أكبر من الطاقة، يمكن أن يتسبب فى أزمات ساخنة خلال العقود القادمة، ويهدد باندلاع العديد من المواجهات المسلحة.

* استمرار صراع الطاقة فى عدة أقاليم حول العالم، وذلك على الرغم من تنبؤ بعض المحليين بانتهاء حقبة ندرة النفط، بسبب ثلاثة تطورات مهمة هى: ثورة النفط الصخرى، وتحول الاقتصاد الصينى، واتفاق باريس المناخى. فثورة النفط الصخرى حولت الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للنفط والغاز فى العالم، وبعد عقود من تراجع إمدادات النفط والغاز، تنتج منذ نوفمبر عام ٢٠١٧ عشرة ملايين برميل يوميا، مما ساعد على انخفاض اعتمادها على الخام المستورد. وفى الوقت نفسه، اتجهت الصين للتحول من اقتصاد يعتمد على صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة إلى آخر يعتمد بدرجة أكبر على قطاع الخدمات. وبدون خفض معدلات النمو نجحت الصين خلال السنوات الأخيرة فى تقليل استهلاكها من النفط والفحم وأحرزت تقدما مذهلا على صعيد نشر استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة، وخفض الانبعاثات الملوثة للبيئة. ورغم أن الصين لا تزال أكبر مستورد للوقود الأحفورى، فإن تجربتها مع التلوث، والاعتماد على النفط المستورد يدفعانها لتعزيز أمن الطاقة، وتنفيذ خطط طموح بدعم صناعة السيارات الكهربائية، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفورى. أما التطور الثالث المهم والأخير، فيتعلق بمحاربة الاحتباس الحرارى والمتمثل فى اتفاق باريس المناخى لعام ٢٠١٥. ويشير الخبراء إلى الحاجة إلى استثمار تريليونات الدولارات فى الطاقة الشمسية، ومزارع الرياح، والبطاريات الكهربائية، وشبكات الكهرباء، ومجموعة من مصادر الطاقة النظيفة الأخرى(٢٢).

فقد كان من شأن هذه التطورات الثلاثة ظهور ما يطلق عليه "تحول الطاقة"، الذى أشعل سباقا عالميا للوصول إلى أفضل التكنولوجيات فى مجال الطاقة، وأثار مخاوف بخصوص السيطرة على منابع "المعادن الترابية النادرة"، وهى المادة الخام فى صناعة الإلكترونيات، والألواح الشمسية، ومزارع الرياح. غير أن الواقع يوحى بأن تحول الطاقة لن يخلو من التوترات الجيوسياسية أيضا، وأبرزها التحدى الذى سيفرضه على الاقتصادات النفطية، وتلك هى الهجمات الرقمية مجرد نموذج لتحول الصراع على النفط إلى صراع تكنولوجى. فقيمة الطاقة لم تعد فى مصادرها التقليدية، وإنما فى التكنولوجيا التى تولدها.

* نتج عن صراعات الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة ظهور عدة تحالفات إقليمية، مثل تلك التى تشهدها منطقة شرق المتوسط. كذلك نتج عن هذه الصراعات تشكّل بعض التحالفات الدولية التى تعبر حدود هذه الأقاليم، بل وحدود قارات العالم المختلفة، وذلك بهدف تخفيف مخاطر هذه الصراعات، وبغية تحقيق أمن الطاقة، ومن أمثلة هذه التحالفات ما يلى:

(أ) التحالف الخليجى - اللاتينى:

يلوح هذا التحالف فى الأفق نتيجة إمكانية تطوير الطاقة

للعلاقات البينية الخليجية – اللاتينية مستقبلا فى مجال الطاقة، فهناك مقاربة تتم بين دول مجلس التعاون الخليجى العربية (السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر) من جهة، وفنزويلا والإكوادور من جهة أخرى، الأعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط من أمريكا اللاتينية، بهدف تجاوز أزمات سعر النفط بالأسواق الدولية، فى إطار التنسيق والتعاون تحت مظلة منظمة "الأوبك". فبما أن هناك تهديدا مشتركا، وأن تراجع الأسعار وتباطؤ الطلب على النفط يسير فى غير مصلحة دول مجلس التعاون الخليجى وأمريكا اللاتينية، وأن هناك منافسة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط لا تتمتع بعضوية منظمة "الأوبك" – بزيادة إنتاجها استهدافا لهذه المنظمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية – فإن تنسيقا خليجيا – لاتينيا أصبح ضرورة حتمية لتقليصها مستويات الإنتاج بهدف دعم الأسعار. إلا أنه بالجهة المقابلة بقدر ما أن العلاقات الطاقية الخليجية–اللاتينية تعاونية بقدر ما أنها علاقات ندية فى الوقت ذاته.

فأمريكا اللاتينية تعد أكبر مخزون للنفط الصخرى فى العالم، حيث إن تقديرات إدارة بيانات الطاقة الأمريكية لسنة ٢٠١٣ تشير إلى أن الأرجنتين تمتلك نحو ٣٠ مليار برميل للنفط المستخرج من الصخور، ويتوافر بفنزويلا نحو ١٣ مليار برميل، وكذلك ١٣ مليار برميل بالمكسيك، بينما يفيد المعهد الفرنسى للهيدروكربونات غير التقليدية، فى دراسة نشرت فى شهر أكتوبر ٢٠١٥، بأن احتياطى النفط الصخرى واعد بأمريكا اللاتينية، حيث إن الأرجنتين وحدها تمتلك ثانى أكبر احتياطى بالعالم يقدر بنحو ٢٧ مليار برميل(٢٣). ويعد استثمار الشركات البترولية الخليجية بالصناعة التحويلية للنفط المستخرج من الصخور واحدة من إمكانيات التعاون الممكنة بين دول مجلس التعاون الخليجى وأمريكا اللاتينية، خاصة أن هذا النوع من النفط بدأ يتضاعف إنتاجه ويتم عرضه بالأسواق الدولية للاستهلاك، وذلك بفضل تطور تقنية استخراج الطاقة، وتراجع تكلفة استغلاله. يأتى هذا فى الوقت الذى تمر فيه الصناعة البترولية التقليدية بظرفية عصيبة، لاسيما أن الثورة التكنولوجية المستجدة فى عالم اليوم غيرت واقع النفط ومنظومته وديناميكيته الدولية.

(ب) التحالف الخليجى – الأوروبى:

اتجهت أوروبا لدول الخليج لتعوضها عن الوقود الروسى، وإن كان ذلك من الصعوبة بمكان بسبب العامل الجغرافى، فقد كانت هناك عدة محاولات فى الماضى، ولكنها لم تحقق نجاحا. يضاف إلى ذلك اتجاه روسيا إلى دول الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والمحيط الهادى، لتجد لنفسها سوقا بديلا لأوروبا، والذى يهدف بدوره إلى تنويع شكل التصدير بين البلدان المختلفة لضمان تحقيق أمن الطاقة الذى يتمثل بالنسبة لموسكو فى أمن الصادرات، وفتح أسواق فى مختلف أنحاء العالم.

(ج) التحالف الأوروبى – الشرق متوسطى:

تعد حقول الغاز الطبيعى المكتشفة فى شرق البحر المتوسط فرصة استراتيجية لأوروبا، خاصة أن اعتماد أوروبا بشكل كبير على الغاز الروسى أصبح يستخدم كأداة ضغط من قبل روسيا، ويمثل تهديدا لأمن الطاقة الأوروبى.

وتتمثل خطوات تفعيل هذا التحالف فى الاتفاق الذى وقعته إسرائيل فى عام ٢٠١٧ مع كل من إيطاليا، واليونان، وقبرص، لبناء خط لنقل الغاز تحت الماء من الحقول المنتجة فى شرق المتوسط إلى أوروبا. إذ تعهدت إسرائيل، وإيطاليا، واليونان، وقبرص بالمضى قدما فى مشروع مد أطول خط أنابيب للغاز فى العالم تحت البحر، والذى سيمتد من شرق البحر المتوسط إلى جنوب أوروبا، بدعم من الاتحاد الأوروبى. وتقدر تكلفة مد هذا الخط بنحو ٦,٢ مليار دولار(٢٤). وبعد إنجاز ذلك الخط، سوف يتم نقل الغاز من الحقول المكتشفة حديثا فى إسرائيل وقبرص إلى أوروبا، وسيقلل من اعتماد القارة الأوروبية على الطاقة الروسية فى وقت يسود فيه التوتر فى العلاقات بين هذين الطرفين.

(د) التحالف الصينى – الروسى:

يأتى هذا التحالف فى ضوء التوافق الصينى–الروسى القائم على ما يسمى "شراكة روسية –صينية جديدة". فقد أصبحت الصين هى الشريك التجارى الأول لروسيا، التى تذهب إليها لضرب الغرب، من خلال تصدير الطاقة إلى الصين بدلا من أوروبا لتشعرها بأنها ليست صاحبة الوضع الاقتصادى الجيد فى روسيا. وبصفة عامة، تذهب بعض الأدبيات إلى التنبؤ بنجاح التوجه الروسى تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادى، من خلال الشراكة فى جميع المجالات، وفى مقدمتها مجال الطاقة.

(هـ) التحالف الصينى – الإيرانى:

نشأ هذا التحالف بين الصين وإيران بعد تطور العلاقات بينهما فى مجال الطاقة لدرجة وصف البعض للعلاقات الثنائية الصينية – الإيرانية كما لو أنها تدور –فى مجملها– حول الطاقة فقط. فالصين –التى تعد أكبر مستورد للنفط فى العالم، وأكبر مستهلك للغاز الطبيعى– تعتمد على إيران بأكثر من ١٠٪ من وارداتها النفطية، بل إنها اكبر مستورد للخام الإيرانى(٢٥). فإيران تشكل رابع أكبر احتياطى للنفط فى العالم، وثانى أكبر احتياطى للغاز الطبيعى عالميا.

ومنذ التسعينيات، عملت الشركات الصينية على الاستثمار فى قطاع النفط الإيرانى، والاستحواذ على جزء مهم من السوق. ونظرا للقيود الغربية المفروضة على إيران، جراء ملفها النووى، وللحواجز القانونية التى تضعها إيران نفسها على الملكية الأجنبية –الغربية منها على وجه الخصوص– فقد سمح للشركات الصينية بملء الفراغ والفجوة الحاصلة فى هذا المجال. ويتوقع أن يتكرر الأمر نفسه بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية فى الثامن من مايو الجارى –من الاتفاق النووى، المبرم فى ١٤ يوليو من عام ٢٠١٥، بين إيران من جهة، ومجموعة "٥ + ١"، التى تضم جميع الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، أى روسيا، والولايات المتحدة، والصين، وبريطانيا، وفرنسا، بالإضافة إلى ألمانيا، من جهة أخرى، فى إطار الجهود الدولية لتسوية قضية ملف طهران النووى التى استمرت سنوات عديدة.

ويعزز هذا التحالف بين الدولتين فى المستقبل أن إيران تلعب

دورا أساسيا فى خطة الصين للاتجاه نحو الغرب، حيث إن "طريق الحرير" سيمر من جنوب غرب آسيا الوسطى إلى شمال إيران، قبل أن يتوجه غربا، عبر العراق، وسوريا، وتركيا، إلى أوروبا، لينتهى فى مدينة فنيسيا بإيطاليا.

* بدأت مجموعة العوامل الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، والبيئية تغير الخريطة القديمة التقليدية لصراعات الطاقة خلال العقد الأخير. فقد أدت تلك العوامل إلى بروز مراكز طاقة جديدة من الدول على مستوى الاستهلاك، تتمثل فى الصين، والهند، ودول أخرى فى جنوب شرقى آسيا. ومن المتوقع أن يتضاعف حجم طلب الطاقة فى آسيا فى عام ٢٠٣٥ ليصل إلى ضعف ما كان عليه فى ٢٠٠٨.

ومن التغيرات المهمة والجديرة بالرصد، عند استطلاع خريطة صراعات الطاقة، تلك التى تتعلق بإنتاج الصين المتوقع من الغاز الطبيعى. ويلى الصين، فى هذا المجال، الولايات المتحدة. بل إن أوروبا التى تعانى فقر الطاقة فى الوقت الراهن سيتوافر لديها الغاز الذى توجد أكبر احتياطياته فيها فى كل من بولندا، وفرنسا، والنرويج، وأوكرانيا، والسويد.

فى هذا السياق، يذكر أن الانخفاض فى استهلاك الطاقة فى الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، مقرونا بالزيادة فى الإنتاج المحلى من النفط الخام فى الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، يفضى إلى سرعة وتيرة التحول لوجهة التدفقات النفطية الشرق أوسطية من الغرب إلى منطقة شرق وجنوب آسيا التى ستصبح مركز الاستقطاب الرئيسى لصادرات دول الشرق الأوسط النفطية.

كذلك أضحت الولايات المتحدة تتجه إلى تحقيق اكتفاء ذاتى فى مجال الطاقة، حيث من المتوقع أن يتم ذلك بدءا من عام ٢٠٢٠. وحين يتحقق ذلك ستكون له انعكاسات مهمة على مستقبل خريطة صراعات الطاقة العالمية.

* من غير المتوقع أن يفى المخزون العالمى من الطاقة، والاكتشافات الجديدة بالاحتياجات المتزايدة عالميا من الطاقة. فمنذ الحرب العالمية الثانية، ارتفع استهلاك العالم من النفط من مليون إلى ٨ ملايين برميل يوميا، وأصبحت الدول الأكثر استهلاكا للطاقة حاليا هى الدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا، إضافة إلى الاقتصادات الصاعدة فى شرق آسيا، ويتوقع أن يزداد استهلاك هذه الدول بنسبة ٥٤٪ فى عام ٢٠٢٥، مما يشكل ضغطا كبيرا على مصادر واحتياطيات النفط العالمى. وطبقا لبعض التقديرات، فإن استهلاك النفط فى الدول النامية سيزيد بنسبة ٩٦٪ بحلول عام ٢٠٢٥، بينما سيرتفع استهلاك الغاز الطبيعى بنسبة ١٣٪ فى كل من الصين والهند، وسيرتفع معدل استهلاك الصين من النفط بنسبة ١٥٦٪ والهند بنسبة ١٥٢٪، الأمر الذى يعنى أن الفترة المقبلة ستشهد تصاعدا فى حدة التنافس بين الولايات المتحدة من جانب، والدول الآسيوية الصاعدة من جانب آخر على مصادر الطاقة. وتشير التوقعات إلى أن إنتاج النفط العالمى سيصل عام ٢٠٢٥ إلى نحو ١٢ مليون برميل، بزيادة قدرها ٤٤ مليون برميل فقط عن الإنتاج الحالى. وإذا كانت دولة مثل السعودية قادرة على زيادة الإنتاج اليومى من مليون إلى ١٢ أو ١٥ مليون برميل، فإن المنتجين الآخرين للنفط، مثل إيران، والعراق، والكويت، ونيجيريا، وروسيا، وفنزويلا من المتوقع أن يحافظوا بصعوبة على مستوى إنتاجهم الحالى(٢٦).

يضاف إلى ما سبق، ما شهدته السنوات الأخيرة من تراجع فى إنتاج النفط والغاز فى عدة مناطق –مثل منطقة بحر الشمال– وفى عدة دول حول العالم، مثل المكسيك وإندونيسيا. فبعد أن وصل الإنتاج فى هذه المناطق والدول إلى ذروته، بدأ يتراجع لدرجة أن دولة مثل إندونيسيا علقت عضويتها فى أوبك يناير عام ٢٠٠٩. وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا التى اعتادت أن يكفى إنتاجها من الغاز استهلاكها المحلى وتصدير الفائض منه، فقد أصبحت منذ عام ٢٠٠٦ مستوردا للغاز بعد أن تراجع إنتاج حقولها فى منطقة بحر الشمال(٢٧).

إنتاج حقول بريطانيا فى منطقة بحر الشمال:

وهو ما يعنى إجمالا نقص العرض المستقبلى، وحدوث زيادات كبيرة فى الأسعار، وبالتالى زيادة معدلات فقر الطاقة. والمحصلة النهائية هى مزيد من التنافس والصراع على مصادر الطاقة.

وفى نهاية هذه الدراسة، يمكن إيجاز الإجابة عن التساؤلات التى تمت إثارتها فى البداية، والتى جاء أولها بشأن كيفية تشكيل خريطة صراعات الطاقة فى العالم، حيث تمت الإجابة عنه من خلال ما تم استعراضه فى المحور الأول من الدراسة، والذى تم عبره تحديد أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة فى تشكيل هذه الخريطة. ويأتى على رأس هذه العوامل والمتغيرات، ما تمتلكه أقاليم العالم المختلفة من موارد الطاقة، والدور الذى يلعبه الموقع الجغرافى لهذه الأقاليم فى التحكم والسيطرة فى نقل إمدادات الطاقة، فضلا عن العديد من العوامل والمتغيرات الأخرى، مثل جيوسياسات الطاقة، واكتشافات الطاقة الجديدة، وما يشكله الغاز الطبيعى فعليا من أهمية بعدِّه مادة الطاقة الرئيسية فى القرن الحادى والعشرين، واستمرار أهمية الوقود الأحفورى، وما تعانيه الدول من "فقر الطاقة"، وضمان القدرة على الوصول إلى الطاقة، ورغبة جميع الدول فى تحقيق ما يطلق عليه "أمن الطاقة"، وما يتسم به عالم اليوم بالمركزية فى مجال الطاقة.

وفيما يتعلق بالتساؤل الثانى الذى جاء بشأن الأبعاد المختلفة للخريطة العالمية لصراعات الطاقة، فقد تمت الإجابة عنه، من خلال ما تم استعراضه فى المحورين الثانى والثالث من هذه الدراسة، حيث تم تحديد هذه الأبعاد فى: أن الصراعات على الطاقة فى أقاليم العالم المختلفة تتركز بشكل أساسى فى كل من منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة آسيا الوسطى، وبحر قزوين، وفى إفريقيا. وتشمل هذه الأبعاد كذلك تعدد التوترات القائمة، نتيجة التنافس على مصادر الطاقة، لاسيما النفط والغاز، بل وتمتد عبر أرجاء كثيرة من أقاليم العالم المختلفة، فضلا عن استمرار صراع الطاقة فى بعض هذه الأقاليم.

وعن أثر صراعات الطاقة على إعادة تشكيل بعض التحالفات الإقليمية والدولية فى الآونة الأخيرة، فقد خلصت الدراسة –فى

محورها الثالث- إلى أنه نتج عن هذه الصراعات تشكيل بعض التحالفات، وذلك بهدف تخفيف مخاطر هذه الصراعات، وبغية تحقيق أمن الطاقة. ففى بعض الأحيان، نتج عن هذه الصراعات ظهور تحالفات إقليمية مثل التحالف المصرى - اليونانى - القبرصى، والتحالف الإسرائيلى - التركى - اليونانى فى شرق المتوسط، وفى أحيان أخرى تشكلت بعض التحالفات الدولية التى تعبر حدود أقاليم وقارات العالم المختلفة، ومن أمثلة هذه التحالفات، التحالف الخليجى-اللاتينى، والتحالف الخليجى-الأوروبى، والتحالف الأوروبى-الشرق متوسطى، والتحالف الصينى-الروسى، والتحالف الصينى-الإيرانى.

وختاما، يجب تأكيد أن الصراع على الطاقة -فى الوقت الراهن- هو فى قلب النزاعات والحروب التى تشهدها أكثر من منطقة فى العالم. فقد شكل الصراع على الطاقة وممراتها ومعابرها أحد الأوجه الخفية للصراعات الجديدة فى الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشرق أوروبا، وغيرها من أقاليم العالم المختلفة. ويتصل بذلك، أيضا، عودة كل من روسيا والصين إلى حلبات هذه الصراعات التى تتنافس فيها قوى دولية أخرى، متمثلة فى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، وذلك تحت مسميات ومبررات أمنية، بينها غايات اقتصادية تتمثل بالمحافظة على مستوى التأثير الحالى فى السوق الحيوية للطاقة، أو تأمين تدفق مصادر الطاقة، بما يتوافق مع المصالح الخاصة بهذه القوى المختلفة. وهنا، يجب الأخذ فى الحسبان أن المنطقة العربية فى الشرق الأوسط وشرق المتوسط فى قلب تلك الصراعات. ويتأكد ذلك فى ضوء أن الصراعات الراهنة التى تشهدها بعض دول هذه المنطقة -سوريا، وليبيا، واليمن، والعراق- يأتى التنافس خلالها بين بعض القوى الإقليمية أو بعض القوى الدولية الكبرى، من أجل السيطرة على موارد الطاقة والتحكم فى ممرات وطرق نقلها، فى مقدمة أسباب اشتعالها وزيادة حدتها للدرجة التى لا يتوقع معها انتهاء مثل هذه الصراعات فى الأجل القريب، تحقيقا لمصالح هذه القوى المرتبطة بالطاقة من الأساس.

الهوامش :

١- على زياد، التنافس والصراع بين القوى العالمية على مصادر الطاقة، القدس العربى، ٢٨ يوليو ٢٠١٥، ١١ أبريل ٢٠١٨، على الرابط:

https://bit.ly/2H5jgFK

2- World oil outlook, (Riyadh, Saudi Arabia: Petroleum Exporting Countries- OPEC), 2016, p.56.

٣- مصطفى علوى سيف، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، السياسة الدولية، عدد ٢٠٤، أبريل ٢٠١٦، ص٧.

٤- أحمد مهدى، القضاء على فقر الطاقة بالاقتصاد الأخضر، الأهرام، العدد ٤٦٣٤٢، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣، السنة ١٣٨، ٢٥ مايو ٢٠١٨، على الرابط:

https://bit.ly/2kzykCW

٥- سالم سالمين النعيمى، آفاق بوصلة الصراع على الطاقة فى العالم، السياسة الدولية، ١٠ ديسمبر ٢٠١٣، ١٥ أبريل ٢٠١٨، على الرابط:

https://bit.ly/2IZkvfs

6- Energy Geopolitics: Challenges and Opportunities, (Washington D.C.: International Security Advisory Board - ISAB), July 2, 2014, p.21.

٧- اكتشافات الغاز فى شرق المتوسط تساهم فى صوغ علاقات اقتصادية جديدة مع أوروبا، الحياة، ١٧ فبراير ٢٠١٨، ١٩ مايو ٢٠١٨، على الرابط:

https://bit.ly/2L9r1Ny

٨- شريف شعبان مبروك، التحالفات الإقليمية والدولية فى شرق المتوسط، المركز العربى للبحوث والدراسات ١٩ ديسمبر ٢٠١٥، ٢٧ أبريل ٢٠١٨، على الرابط:

https://bit.ly/2ssLDsf

٩- طارق بقعونى، كيف توظف إسرائيل الغاز لتفرض التبعية وتعزز التطبيع؟، الشبكة، ٢٢ مارس، ٨ مايو ٢٠١٨، على الرابط:

https://bit.ly/2xoV2qu

١٠- حنان أبو سكين، بين الصراع والتعاون: التنافس الدولى فى آسيا الوسطى، المركز العربى للبحوث والدراسات، ١٠ يونيو ٢٠١٤، ٧ مايو ٢٠١٨، على الرابط

https://bit.ly/2JidDJr

١١- أحمد ملى، التنافس الدولى على حوض قزوين، الدفاع الوطنى اللبنانى، عدد ٨٩، يوليو ٢٠١٤، ١١ مايو ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2J2YXdX

١٢- أوروبا تبدأ باستيراد غاز أذربيجان بعد ٦ سنوات عبر خط الأنابيب تاب العابر ببحر الأدرياتيكى: تنويع لمصادر الطاقة، لكنه لا يهدد الإمدادات الروسية، القدس، ٢٩ يونيو ٢٠١٣، ٢٠ مايو ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2xsQWhj

١٣- حنان أبو سكين، مرجع سبق ذكره.

١٤- على زياد، مرجع سبق ذكره.

١٥- أسرار الصراع الدولى على كعكة القارة السمراء، مصرس، ٤ ديسمبر ٢٠١١، ١٠ مايو ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2J6dwNN

١٦- سعيد الهوسى، الأبعاد الأمنية الأمريكية الجديدة بإفريقيا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦)، ص٢٨٢.

١٧- حسن الحسناوى، استراتيجية الوجود الصينى فى إفريقيا: الديناميات والانعكاسات، المستقبل العربى، العدد ٤٦٦، ديسمبر ٢٠١٧، ص١١١.

١٨- عبدالعظيم حنفى، الصين فى إفريقيا: النفط والتجارة والاستثمار، الاتحاد، ٣ أكتوبر ٢٠٠٩، ١٥ أبريل ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2JfwO6J

١٩- أسرار الصراع الدولى على كعكة القارة السمراء، مرجع سبق ذكره.

٢٠- أيمن شبانة، أمريكا وغرب إفريقيا .. رائحة النفط، الخليج العربى، ٢٢ مارس ٢٠١٨، ٣٠ مايو ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2sg2lMj

٢١- المركز الروسى للشئون الدولية: روسيا تتجه نحو أسواق الأسلحة والمعدات العسكرية فى إفريقيا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ٢٢ مايو ٢٠١٧، ٣١ مايو ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2IWJnEF

٢٢- شريفة عبد الرحيم، مع توقع تراجع دور النفط: التحول من الصراع على النفط إلى صراع تكنولوجى، الأهرام الاقتصادى، أول أبريل ٢٠١٨، ٩ مايو ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2IVXUk9

٢٣- أحمد بن صالح الصالحى، الاستثمار الخليجى فى صناعة النفط الصخرى اللاتينى ضرورة حتمية، أراء حول الخليج، العدد ١١٠، أغسطس ٢٠١٦.

٢٤- رمزى الجدى، ٢٠١٨ سنة حرب الغاز بامتياز، رأى اليوم، ٢ أبريل ٢٠١٨، ٢٧ مايو ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2J0Lsvb

٢٥- لجين بركات، تحالفات قوى صاعدة: أبعد من الطاقة، حزب الإرادة الشعبية، ١٧ مايو ٢٠١٥، ٢٠ أبريل ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2H338op

٢٦- عبدالله صالح، الصراع على مصادر الطاقة يشعل حروب المستقبل، العصر، ١٧ مايو ٢٠٠٥، ٩ أبريل ٢٠١٨، على الرابط:
https://bit.ly/2sjnaGE

27- Liana Jervalidze, Conflict or Coincidence of Interest of Main Oil and Gas: Importing, Exporting and Transit Countries (Oslo: The Norwegian Atlantic Committee), April 2011, p.4.

■ ■ ■